



لم تستخدم روسيا حق النقض ضد القرار 2254، لأنها، بعد أربعة أعوام على «الفيتو» الأول، حصلت على النص الذي يريدها، خصوصاً عندما أصبحت معنية مباشرة بالأزمة وليس فقط ببيع الأسلحة إلى النظام السوري. وكانت بدأت عملياتها العسكرية قبل صدور القرار بإجماع مجلس الأمن، فارضة «فيتوات» في أكثر من اتجاه، تحديداً ضد المعارضة المسلحة، وفي طليعتها «الجيش السوري الحرّ»، ثم ضد تركيا ودورها متذبذبة بإسقاط الـ «سوخوي 24».

وبعد صدور القرار، ما لبثت أن باشرت عمليات الشطب من المعادلة: ضد «جيش الإسلام» باغتيال قائد، ضد «أحرار الشام»، ضد «جيش الفتح»، ضد المعارضة التي ابنت من مؤتمر الرياض، ضد وفد المعارضة إلى المفاوضات ما لم يضمّ ممثلين لما تسمى «معارضة موسكو».

وترغب روسيا عملياً في شطب شيء اسمه «بيان جنيف 1»، أو «عملية انتقالية» تطمح إلى تحديد « المصير بشار الأسد ». وبالتالي، فهي تتظاهر بانتظار «قائمة التنظيمات الإرهابية»، مع أنها تتبين تصنيف النظام لكلّ من يقاتله على أنه «إرهابي». أي أنها تسعى استطراداً إلى حل عسكري للصراع تطويعاً للمفاوضات المزمعة وللحل السياسي المرسوم لديها مسبقاً.

أبسط ما يمكن قوله أن القرار 2254 الذي وصف بأنه إنجاز دولي «تواافقي»، وأنه وضع «خربيطة طريق» إلى حلٍ سياسي للأزمة قوامه التفاوض بين المعارضة والنظام، أصبح غداً إقراره سلاحاً أضافته موسكو إلى ترسانتها العسكرية للمضي في إضعاف المعارضة والسعى إلى تصفيتها، فلا يحلّ الموعد المحدد للمفاوضات إلا وتكون عالم الصراع قد تغيرت ولا يعود هناك ما يمكن التفاوض عليه، أو يكون الضغط على المعارضة بلغ حدّ ابتزازها للقبول بتنازلات لا تستطيعها، وابتزاز الدول الداعمة لها، بحيث تطالب بمعاودة لقاءات فيينا للتداول حول «خربيطة طريق» معدّلة والذهاب مجدداً إلى مجلس

لا تفسير آخر للتصعيد العسكري وفقاً لسياسة الأرض المحروقة التي اخترتها الروس، متابعةً واستكمالاً لنهج نظام الأسد.

صحيح أن ليس هناك أي ترتيب لوقف إطلاق النار أو لهدنة، لكن المتداول عن «لقاءات فيينا» أن الدول المعنية لم تتفق على أي تصفية للمعارضة ما دام التفاوض هو الهدف والوسيلة، بل لعلها قبلت ولو بشيء من الغموض - كالعادة - تفاهماً ضمنياً على تجميد الوضع الميداني والعمليات القتالية لتمكين المعارضة المقاتلة من تكييف نفسها مع واقع المفاوضات.

هنا يُطرح السؤال، تكراراً، عن حقيقة النسخة الأحدث من «تفاهمات» الأميركيين والروس. ذاك أن الهدف، أي التفاوض، يتآكل سريعاً بفعل ما هو حاصل على الأرض. وعلى المدى القصير، يصعب الحفاظ على ضوابط لطرف على حساب الآخر، ولا يجوز أن تكون واشنطن أمضت الأعوام الأخيرة في استدراج بطيء لـ «أصدقاء سوريا» إلى الرضوخ لسياسة روسيا السورية، بعدها عبرت ماراً عن ضيقها منها وتمتنّت إعلامياً أن «تحرك» أو «تتغير».

ولعل في تسريبات واشنطن إلى «وول ستريت جورنال» وسيمور هيرش، ما يكشف الوجه الآخر الأكثر واقعية للموقف الأميركي.

فإذا كان جزءات البنتاغون يجدون أنفسهم أقرب إلى آراء نظرائهم الروس والألمان والإسرائيليين، منهم إلى آراء رئيسهم باراك أوباما وإدارته، تكون موسكو أكثر واقعية إذ تتواءم مع «القناة الخلفية» لتلك الإدارة. لكن إذا كان استحقاق التفاوض قائماً فعلاً، فإن لحظة المكافحة بين أميركا وحلفائها قد حانت، لأن النظام أوضح أنه مستعد للذهاب إلى مفاوضات على «حكومة وحدة وطنية» (يتبنّاها الروس والإيرانيون والأسد، وفقاً لبيان فيينا وعبارات غموض غير بناء في القرار 2254)، وليس إلى مفاوضات على «هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة» (يفترض أن أميركا وحلفاءها والمعارضة يؤيّدونها وفقاً لبيان «جيبي 1» والقرارين 2118 و2254).

لا شك في أن الخلاف البين على منطلق المفاوضات وجوهرها، وعلى تركيبة وفد المعارضة، وعلى تصنيف الجماعات المقاتلة، وعلى التناقض بين «جيبي» و«فيينا»، يفيد بأحد أمرين: إما أن تفاهمات كيري - لافروف تتجاوز القرار الدولي، وإما أن توافقات فيينا بنيت أساساً على تكاذب فرضه ميزان القوى الذي حسمه الوجود الروسي لمصلحة النظام.

في الحالين، هناك تلغيم دولي للمفاوضات قبل اطلاقها، ومن حق المعارضة أن تعتقد أن أميركا تخدعها أو بالأحرى تواصل خداعها، وبالتالي ثمة حاجة ملحة إلى جلاء حقيقة التوافقات الدولية. فالمفاضلات لن تحصل في ظل استمرار تصعيد عسكري استئصالي الأهداف، لأن المعارضة المقاتلة ستسحب عندئذ موافقتها على الحل السياسي لتتفرّغ لمحاربة «الاحتلال الروسي»، كما أن المعارضة السياسية لن تتمكن من الذهاب إلى مفاوضات فيما يعتمد الروس قتل المدنيين وتدمير بيوتهم، وقد تسربوا حتى الآن بتهجير ما يقارب نصف مليون سوري.

لا يجهل الأميركيون والروس أن الظروف لم تنضج للتفاوض، ما يرجح تفاهمتها غير المعلن على فرضه بقوة الأمر الواقع: الضغط على الدول الداعمة كي تقطع مساعداتها للمعارضة المقاتلة، وتركها فريسة لضربات الدب الروسي. وفي هذه الحال، لن تكون مفاوضات بين النظام والمعارضة الحقيقة (المعروف بها - بغموض أيضاً - في القرار 2254) بشقيها السياسي والعسكري، بل إن التصعيد العسكري سيبدو مجرد تغطية لمفاوضات تلفيقية بين النظام وـ «المعارضة المولية له» وفق توصيات ستيفان دي ميستورا. وهذه لن تأتي بأي حل سياسي مرشح لإنهاء الصراع، بل ستفتح الأبواب لتبرير حرب «جاهادية» أخرى على النمط الأفغاني حين كانت موجّهة لطرد المحتلين السوفيات، وتدلّل أشرطة يوتيوبية كثيرة على أن

مقاتلي المعارضة دخلوا منذ فترة هذا المزاج المعادي لروسيا، وتدفعهم شدة الضربات إلى التجزّر فيه.

كيف تبخرت الأفكار الروسية عن إعادة تأهيل الجيش ليكون سورياً وليس أسدياً، ولماذا تخلّت موسكو عن خيار اجتذاب «الجيش الحرّ»، وهل أن حاجتها إلى النظام ودعمها له ينطويان على اعتناق لخياراته، ومنها إجهاض البحث عن حل سياسي لمصلحة السعي إلى حل عسكري، وهل بلغ إعجاب الروس بالسيناريو الإيراني في العراق حدّ تكراره في سوريا باستدعاء الإرهاب استدعاءً تحت مظلة مفاوضات زائفة، وهل أن «تفاهمات» أميركا وروسيا تسمح لطرفيها بالتعايش على رغم خلافاتهما فحسب، ولا تتيح لهما إدارة حل منصف لسوريا وشعبها، وماذا عن «الحرب على داعش» إذ يتعدّر تزامنها مع انطلاق حل من دون الأسد؟..

أسئلة مشروعة في ظل اهتزاز الثقة بمصداقية كل «عملية فيينا» والقرار 2254 الذي أنتجها.

الواضح أن عناصر «الصفقة» الدولية في شأن سوريا لم تتضح معالمها بعد، لكن تكفي مراقبة حركة الاتصالات بين دول لقاءات فيينا للقول إن المساوات بدأت، خصوصاً في ما يتعلق بالمجموعات «الإرهابية» التي سيتم إقصاؤها عن أي «عملية سياسية، ما يعني أيضاً إضعاف تأثير الدول المشتبه بها بتمويلها. وقد يكون أحد عناصر «الصفقة» ما يُلمس من تراجع ظاهري للدور الإيراني. إذ إن ثبيت نفوذ إيران وتمكنها من صيانة أوراقها للمساومة، لن يستقىما مع استبعاد تركيا من المعادلة وعدمأخذ المصالح العربية في الاعتبار، بل ينذران بصراعات إقليمية دائمة بين المستفيدين والمضرّبين، ما قد يتطلب وجوداً روسيّاً دائماً تفرضه التطورات والضرورات حتى لو لم تكن موسكو راغبة فيه. لكن هذا الوجود الروسي نفسه آخذ بالتحول أكثر محوراً للتأزيم منه حافزاً على التهدئة.

الحياة اللندنية

المصادر: